

نيجيريا بين الغنى الطبيعي والضعف التنموي

تقديم إشكالي

تقع نيجيريا في غرب القارة الإفريقية، وتطل على خليج غينيا، وتمتد على مساحة تقارب 924,000 كلم²، وتُعد أكبر بلد إفريقي من حيث عدد السكان. وتزخر البلاد بموارد طبيعية متنوعة، خصوصًا في مجالي الفلاحة والطاقة. غير أن هذا الغنى الطبيعي لا ينعكس بشكل إيجابي على الوضع التنموي، حيث تعاني نيجيريا من مجموعة من الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية.

فأين تتجلى مظاهر الغنى الطبيعي لنيجيريا؟ وما هي المؤشرات التي تكشف عن ضعف التنمية فيها؟ وكيف تعمل الحكومة النيجيرية على معالجة هذا الضعف التنموي؟

مظاهر الغنى الطبيعي لنيجيريا

قطاع الفلاحة والصيد البحري

تلعب الفلاحة دورًا رئيسيًا في الاقتصاد النيجيري، حيث تشغل حوالي 70% من السكان النشيطين. وتستفيد البلاد من توفر أراضٍ فلاحية خصبة تمثل حوالي 35% من المساحة الإجمالية، إضافة إلى تنوع مناخها المداري الحار والرطب.

المنتجات الفلاحية:

يغلب على الإنتاج الفلاحي الطابع المعيشي، خاصة الحبوب، إلى جانب بعض المزروعات التسويقية مثل:

- الكاكاو: تحتل نيجيريا الرتبة الرابعة عالميًا.
- الفول السوداني: أيضًا في الرتبة الرابعة عالميًا.
- القطن: تحتل الرتبة 16 عالميًا.

رغم التحديات التي تواجه الفلاحة، فإن هذا القطاع يعرف تطورًا تدريجيًا.

الثروة الحيوانية:

تتوفر نيجيريا على قطيع ضخم من الماشية:

- المرتبة 6 عالميًا في تربية الماعز.
- المرتبة 17 في تربية الأبقار.

الصيد البحري:

يستفيد من انفتاح نيجيريا على المحيط الأطلسي، حيث تتميز السواحل النيجيرية بثروات سمكية غنية، مما يساهم في تنشيط الصيد التقليدي والعصري.

مصادر الطاقة والمعادن

تُعد نيجيريا من أبرز الدول الإفريقية والعالمية من حيث الثروات الطاقية، إذ تمتلك احتياطات ضخمة من البترول والغاز الطبيعي:

البترول:

- تحتل نيجيريا المرتبة الأولى إفريقيًا والسابعة عالميًا في إنتاج البترول.
- تأتي في الرتبة السابعة عالميًا من حيث احتياطي النفط.
- يُشكل البترول حوالي 95.5% من صادرات البلاد.

الغاز الطبيعي:

تحتل نيجيريا المرتبة التاسعة عالميًا من حيث الإنتاج. تتركز حقول البترول والغاز الطبيعي في الجنوب، وخاصة في منطقة دلتا النيجر. كما تتوفر نيجيريا على محطات كهرومائية وحرارية تُساهم في تلبية جزء من حاجياتها من الطاقة.

الثروات المعدنية:

تزرخ البلاد بعدة معادن، من أبرزها:

- الحديد في منطقة "بارو".
- الفحم في منطقة "موبي" شرق البلاد.
- الزنك في منطقة "انوجو" جنوب البلاد.

غير أن هذه المعادن تُصدر غالبًا في شكلها الخام نظرًا لضعف التصنيع، إذ لا يشغل القطاع الصناعي سوى 10% من اليد العاملة النشيطة.

مواجهة الحكومة النيجيرية للضعف التنموي

مظاهر الضعف التنموي في نيجيريا

رغم المؤهلات الطبيعية الكبيرة، فإن نيجيريا تعرف تأخرًا واضحًا في مجالات التنمية، ويظهر ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات السوسيو-اقتصادية:

• الصحة:

- أمل الحياة لا يتجاوز 52 سنة.
- هناك فقط 27 طبيبًا لكل 100 ألف نسمة.
- 54% فقط من السكان يستفيدون من تجهيزات صحية.
- تنتشر أمراض خطيرة مثل الملاريا (30 مصابًا لكل 100 ألف نسمة).
- يعاني حوالي 36% من الأطفال من نقص في الوزن.

• التعليم:

- لا تتجاوز نسبة التمدرس 70%.

• الاقتصاد والمعيشة:

- الناتج الداخلي الخام للفرد يبلغ فقط 860 دولارًا سنويًا، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي.
- أكثر من 90.8% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر.
- تحتل نيجيريا المرتبة 152 عالميًا في مؤشر التنمية البشرية.

• السكان:

- عدد السكان يبلغ حوالي 133 مليون نسمة.
- تعرف البلاد نموًا سكانيًا سريعًا (4% سنويًا).
- الكثافة السكانية مرتفعة، مما يزيد الضغط على الموارد والخدمات.

أسباب الضعف التنموي بنيجيريا

يرجع ضعف التنمية في نيجيريا إلى مجموعة من العوامل المتداخلة:

أسباب سكانية:

- الانفجار الديمغرافي السريع، مما يجعل النمو الاقتصادي غير قادر على مواكبته.

أسباب اقتصادية:

- ارتفاع حجم الديون الخارجية.
- هيمنة الشركات الأجنبية على قطاعي البترول والفلاحة العصرية.

أسباب سياسية وإدارية:

- عدم الاستقرار السياسي.
- تفشي الفساد وغياب الشفافية.
- ضعف الديمقراطية في تدبير الشأن العام.

إجراءات الدولة لمواجهة الضعف التنموي

قامت الحكومة النيجيرية بعدة خطوات تقنية واقتصادية لمحاولة تقليص مظاهر الضعف التنموي، منها:

- العمل على رفع قيمة العملة المحلية.
 - تبني سياسة الشفافية في تسيير الاقتصاد.
 - إنشاء صندوق للموازنة، يتم تمويله من فائض عائدات البترول، لدعم المواد الأساسية.
 - اقتطاع 1% من مداخيل الفيدراليات لمكافحة الفقر.
 - الشروع في تعميم التعليم والخدمات الصحية، وتزويد المناطق بالماء الصالح للشرب.
- ورغم أهمية هذه الخطوات، إلا أن تنفيذها يتم بوتيرة بطيئة.

خاتمة

رغم ما تتوفر عليه نيجيريا من مؤهلات طبيعية هائلة، خاصة في مجالي الفلاحة والطاقة، فإنها لا تزال تعاني من ضعف واضح في مؤشرات التنمية البشرية، وذلك بسبب عوامل ديمغرافية واقتصادية وسياسية. وتسعى الحكومة جاهدة لإصلاح هذا الوضع، غير أن الطريق لا يزال طويلًا لتحقيق تنمية شاملة وعادلة لجميع فئات المجتمع.